مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/١٠/٦

الرئيس يحدد مهام المستقبل للوزارة الجديدة بعد أداء اليمين

بنـاء السـلام وتعميـق الديمقـراطية وتحقيـق الرخـاء
تنسيق كامل بين الحكومة والحزب ومجلس الشعب لحل مشاكل الجماهير

السادات يفوض بعض اختصاصاته لرئيس الوزراء فى اجتماعهما أمس

فى أول اجتماع للوزارة الجديدة بعد أدائها اليمين الدستورية أمام الرئيس أنور السادات أمس فوض الرئيس بعض اختصاصات رئيس الجمهورية للدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء تحقيقا لمزيد من اللامركزية وتخويل الحكومة السلطات التى تمكنها من الانطلاق فى أداء مهامها ، وسوف يصدر القرار الجمهورى بتفويض الاختصاصات الجديدة لرئيس الوزراء .

وقد حدد الرئيس مهام المستقبل للوزارة الجديدة — فى أول اجتماع لها برياسته أمس — وفى مقدمة هذه المهام : بناء السلام وتعميق الديمقراطية وتحقيق الرخاء . وتجميع المشكلات الجماهيرية بالتحرك الميدانى فى المحافظات وتحديد أولويات حلها بما يرفع المعاناة عن جماهير الشعب الواسعة ويوفر خدمات أفضل لها .

وتحقيقا لهذه الاهداف الثلاثة فقد طلب الرئيس ضرورة التنسيق الكامل بين الحكومة والحزب الوطنى الديمقراطى — باعتباره الحزب الحاكم — ومجلس الشعب . وسوف يضع الرئيس أسس هذا التنسيق يوم [الاثنين] القادم فى أول اجتماع مشترك للحكومة الجديدة وللهيئة البرلمانية للحزب الوطنى . ويحضر الاجتماع أعضاء مجلس الشعب والوكلاء البرلمانيون من اعضاء الحزب .

انتهاج أسلوب جديد لحل المشاكل

وفى مستهل كلمته الى مجلس الوزراء أمس أكد الرئيس أن المرحلة المقبلة تختلف تماما عن مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو حيث جرى تطبيق ديمقراطية زائفة ارتكزت على تحالف الاحتلال والاقطاع والملكية الفاسدة والرأسمالية المستغلة . كما انها — أى المرحلة المقبلة — تختلف عن مرحلة ما بعد ثورة يوليو التى جرى خلالها تطبيق نظام الحزب الواحد باشكال مختلفة .

وقال الرئيس أنه قرر النزول الى الشارع السياسى وتشكيل الحزب الوطنى لكى تكون هناك مفاهيم حقيقية للديمقراطية وحتى يضع أمام أجيال هذا الشعب حقائق تاريخ بلدهم كاملة بعد أن تعرضت لمحاولات التشويه والتزييف .

وطالب الرئيس السادات الوزراء بأن يضعوا الحقائق كاملة أمام الشعب « لانه ليس هناك ما نخشاه او نخافه لاننا لا نتكلم بلغتين » واضاف الرئيس « اننى اعلم ان مهمتكم صعبة بقدر ما هى سهلة ، وهى صعبة لانكم لستم وزراء فنيين فقط ولكنكم وزراء فنيون وسياسيون أيضا .. وهى سهلة لان الشورى والديمقراطية والالتزام الاخلاقى سوف تكون أساليب وتقاليد عملكم » .

وطالب الرئيس الوزارة الجديدة بأن تأخذ فى الاعتبار كل ما تقدمه المعارضة من آراء وملاحظات واقتراحات وان توليها كل اهتمامها بنفس القدر الذى يجب أن تلتزم فيه ببرنامج الحزب الوطنى . وطالب الرئيس الوزراء بضرورة عقد لقاءات فى نادى الحزب الوطنى وفى مجلس الشعب مع النواب من كل الاتجاهات وعلى اختلاف انتماءاتهم .

واكد الرئيس السادات على ضرورة ان يترك الوزراء مكاتبهم والنزول الى الاقاليم لفترات كافية لمتابعة أعمال ومشروعات وزاراتهم على الطبيعة وبصورة مباشرة .

وقد صرح الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء – عقب اجتماع المجلس الذى استغرق ساعة واحدة – بان الرئيس السادات قد شرح فى هذا الاجتماع طبيعة المرحلة القادمة التى ترتكز أساسا على تدعيم الديمقراطية والتحول الى اقتصاد السلام وبدء السير نحو تحقيق الرخاء ورفع المعاناة عن الشعب .

واشار الدكتور مصطفى خليل الى انه فيما يختص بعلاقة الحكومة مع الحزب الوطنى فانه قد تم اعداد مذكرة بتنظيم هذه العلاقات ستنشر بعد اقرارها .

ومن ناحية أخرى تقرر عقد اجتماع للوزارة الجديدة برئاسة الدكتور مصطفى خليل خلال الاسبوع القادم .

وقال الدكتور مصطفى خليل ان أعضاء الوزارة سوف ينزلون الى الشارع للتعرف على مشاكل الجماهير من خلال المؤتمرات السياسية التى ينظمها الحزب الوطنى الديمقراطى فى المحافظات ، كما سيقوم الوزراء بزيارات ميدانية فى مواقع العمل المتصلة بوزاراتهم لفترات تمكنهم من ادارة العمل ومتابعته ميدانيا وبصورة مباشرة .

وقال رئيس الوزراء ان قرارات مؤتمر الحزب الوطنى فى المحافظات سوف تجمع وترفع الى المؤتمر العام للحزب ثم تعرض على رئيس الحزب وبعد ذلك تصبح قرارات ملزمة للوزراء وواجبة التنفيذ .

وفى تصريحاته للصحفيين الاجانب أوضح الدكتور مصطفى خليل أن الرئيس انور السادات قد ركز خلال اجتماع الحكومة على ضرورة ايجاد أساس جديد للحياة الديمقراطية .. وعلى أهمية تنظيم علاقة الحكومة بالاحزاب وأكد الرئيس على ضرورة اعطاء المعارضة مزيدا من الحرية فى التعبير عن رأيها .

وعن المشاكل التى سيدرسها مجلس الوزراء خلال اجتماعه فى الاسبوع القادم . قال الدكتور مصطفى خليل انه سيعمل باسلوب جديد حيث سيطلب من كل وزير أن يقدم تقريرا بالمشاكل الموجودة فى وزارته وأولويات حل هذه المشاكل ثم يحاول عن طريق التنسيق بين كل الوزارات تحديد الاولويات بالنسبة للمشاكل الرئيسية التى ستبدأ الوزارة بدراستها والعمل على حلها .

وكان أعضاء الوزارة الجديدة قد أدوا اليمين الدستورية أمام الرئيس أنور السادات قبل ظهر أمس بالقصر الجمهورى بعابدين وحضر أداء اليمين السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ، والسيد حسن كامل رئيس الديوان الجمهورى ، والفريق محمد سعيد الماحى كبير الياوران ، والسيد عز الدين مختار الامين الاول لرياسة الجمهورية وكبير الامناء بالنيابة .

وقد أدى الدكتور مصطفى خليل اليمين الدستورية أولا ثم تبعه السيد فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب ثم أدى اليمين باقى الوزراء .